الغد
سياسات
مبادرة

مشروع

المناخ والأرض والحق

السعي للعدالة الاجتماعية والبيئية في المنطقة العربية

مقدمة

منى خشن

مشروع

المـــناخ والأرض والحـــق

السعـــي للعـــدالة الاجتمـــاعـــية والبـــيئـــية فـــي المنـــطـــقة العـــربـــية

عن المؤلفة منى خشن:
زميلة أولى في مبادرة سياسيات الغد، هي مخططة وباحثة مستقلة في مجال التنمية الحضرية والإقليمية.

هذه الورقة جزء من مشروع بحثي تعاوني بعنوان "المناخ والأرض والحق: السعي للعدالة الاجتماعية والبيئية في المنطقة العربية".

بدعم من

IDRC | CRDI
International Development Research Centre
Centre de recherches pour le développement international

بالتعاون مع

المفكرة القانونية
THE LEGAL AGENDA

المشرفين على المشروع والمديرين المشاركين

منى خشن
زميلة أولى في مبادرة سياسيات الغد

سامي عطاالله
مدير مبادرة سياسيات الغد

الباحث القانوني الرئيسي

نزار صاغية
المدير التنفيذي للمفكرة القانونية

مستشارين

منى حرب
بروفيسور في الجامعة الأمريكية في بيروت

رامي زريق
بروفيسور في الجامعة الأمريكية في بيروت

منسّق المشروع

سامي زغيب
مدير الأبحاث في مبادرة سياسيات الغد

مدير التواصل

هند خالد
مسؤولة التواصل والمناصرة في مبادرة سياسيات الغد

1 الاستيلاء على الأراضي:
مسألة بالغة الأهمية في عصر تغيّر المناخ

2 النضال من أجل الأرض والعدالة وحقوق الإنسان

3 مواجهة التحديات العالمية: إدارة الأراضي، والتنمية المستدامة، والقدرة على التكيّف مع تغير المناخ

4 نظرة عامة على مشروع «المناخ والأرض والحق: السعي للعدالة الاجتماعية والبيئية في المنطقة العربية»

5 المراجع

تطلق مبادرة سياسات الغد مشروع بحثاً تعاونياً جديداً بعنوان «المناخ والأرض والحق: السعي للعدالة الاجتماعية والبيئية في المنطقة العربية»، ينظر في أوجه التقاطع بين حالة الطوارئ المناخية وإدارة الأراضي والتحديات الأوسع نطاقاً المرتبطة بالحوكمة الديمقراطية الشاملة في المنطقة العربية. يطرح المشروع الذي يتمحور حول لبنان وتونس بشكل أساسي، وحول مصر والأردن بشكل ثانوي، تساؤلات بشأن الهياكل القانونية والمؤسسية التي تجيز أو تعرقل الاستيلاء «الأخضر» و«غير الأخضر». وبالتالي، يقدم تحليلات متعددة التخصّصات، وحججاً مدعومة بالأدلة، وتوصيات متعلقة بالسياسات مستمدة من التجارب التي يعيشها كل من المجتمعات والمؤسسات والنشطاء الذين يتصدون لانتزاع الحقوق المتعلقة بالأراضي واستنزاف الموارد. ويهدف هذا المسار الاستقصائي الذي نتّبعه إلى سدّ فجوة معرفية، وتعزيز علاقات التعاون الطويلة الأمد بين الجهات التي تكافح الاستيلاء على الأراضي في منطقة عرضة للتأثّر بشدّة بالتداعيات المتسارعة لتغيّر المناخ وخاضعة لحكم بعض من الأنظمة الأكثر قمعاً في العالم. وبناءً على ما تقدمّ، تعرض هذه الورقة معلومات أساسية بشأن هذا الموضوع وتشكّل مقدمة للمشروع.

1. الاستيلاء على الأراضي: مسألة بالغة الأهمية في عصر تغيّر المناخ

تؤدي الإستجابات السياساتية تجاه الأزمات العالمية المتقاطعة (الاقتصادية، والمالية، والمناخية، والبيئية، والغذائية، والصحية، والمتعلقة بالطاقة)، بصورة متزايدة إلى ظهور أساليب جديدة لتحديد قيمة الأراضي واستغلالها تجارياً وتوظيفها مالياً (Franco & Borras، 2019). فبهدف تحسين الصحة المالية الوطنية و/أو تمويل استثمارات جديدة في مجالَي البنية التحتية العامة والتنمية الحضرية، تعتمد بعض الحكومات أنظمة متساهلة لاستخدام الأراضي وإصلاحات للسياسات الداعمة للسوق. وغالبا ما تلجئ الى بيع الأراضي المشاع والعامة وتأجيرها وتيسير إتمام صفقات الأراضي المشبوهة التي يمكن اعتبارها بمثابة «استيلاء على الأراضي». وتستفيد مجموعة جديدة من الجهات الفاعلة والتحالفات الرأسمالية (عبر) الوطنية من فوائد حيازة الأراضي، وتجمع الثروات من خلال انتزاعها من جهات أخرى (بما يشمل الجهات العامة والخاصة والأجيال القادمة).

وعلى الرغم من أنّ الاستيلاء على الأراضي ليس حديث العهد، فقد أصبح ظاهرة عالمية ذات وتيرة ونطاق غير مسبوقين في أعقاب الأزمات العالمية على مستوى الشؤون المالية والغذاء والوقود في عامَي 2007 و2008 (Scoones et al.، 2019). وتطوّرت هذه الظاهرة في ظل أطر متنوعة (بما فيها الأمن الغذائي، وحماية الطبيعة، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه)، وهي تتجاوز الخط الفاصل بين دول الشمال والجنوب وتؤثر على المناطق الريفية والحضرية على حدّ سواء (Via Campesina، 2012؛ Transnational Institute، 2013). ويستحضر المصطلح موروثات تاريخية للاستعمار والإمبريالية والإقصاء وانتزاع الملكية، فهو يرتبط عموماً بمفهوم «المصادرة غير العادلة» للأراضي والموارد الطبيعية «في ظلّ عدم تكافؤ شديد في علاقات القوة، وإمكانية الوصول إلى المعلومات، وتوزيع المنافع والتكاليف» (Margulis et al.، 2014). ولكن بخلاف عمليات الاستيلاء السابقة على الأراضي، فإنّ عمليات الاستيلاء المعاصرة، التي تُعرَف أيضاً بعمليات «الاستحواذ على الأراضي على نطاق واسع» نظراً لحجمها، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحوّلات في السلطة والإنتاج في الاقتصاد السياسي العالمي، وذلك نتيجة ازدياد حركة رأس المال والسلع والأفكار عبر الحدود.

ويشكّل «الاستيلاء الأخضر» و«الاستيلاء غير الأخضر» جزءاً فرعياً من الظاهرة الأوسع نطاقاً للاستيلاء على الأراضي. فقد ظهر المصطلح الأول في السنوات الأخيرة كموضوع رئيسي في النقاش الحادّ المتمحور حول حالة الطوارئ المناخية و«الجانب المظلم للاقتصاد الأخضر» (Leach، 2012). ويشير إلى خصخصة الأراضي والموارد الطبيعية أو مصادرتها بذريعة العمل على الحدّ من آثار تغير المناخ و/أو حماية البيئة (Fairhead et al.، 2012). أمّا المصطلح الثاني، غير المتعلق بأهداف بيئية والأقل استخداماً، فيشير إلى رفع القيود التنظيمية عن البيئة الطبيعية المحمية واستغلالها ومصادرتها لغرض تحقيق أرباح خاصة (Apostolopoulou & Adams، 2013). وقد يؤدي هذان الشكلان المختلفان من أشكال الاستيلاء على الأراضي إلى تفاقم الآثار السلبية لتغير المناخ وازدياد أوجه عدم المساواة والظلم التي تشهدها بلدان عديدة في العالم، وتحديداً دول الجنوب العالمي التي تعاني من ضعف في الحوكمة وفي حماية الحقوق المتعلقة بالأراضي (Neef et al. ، 2023).

وقد تكون عواقبهما السلبية على الناس والتنوع البيولوجي والاقتصادات المحلية بعيدة المدى، مما قد يسفر في نهاية المطاف عن تدهور الأراضي والموارد الطبيعية، وانعدام الأمن الغذائي، وتشريد المجتمعات المهمشة وتفكّكها.

يدفع أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعون الذين لا يملكون أراض وغيرهم من الفئات الضعيفة اجتماعياً (مثل النساء والنازحين واللاجئين) الثمن الأكبر جرّاء تجريدهم من حقوقهم في الأراضي المشاع والعامة و/أو تعرضهم لخطر فقدان مصادر رزقهم. ويحثّ الفقر العديد منهم إلى العمل في القطاع غير النظامي فيتركون خلف الركب". ويدلّ استبعادهم من القرارات المتعلقة بالسياسات التي تؤثر بشكل مباشر على حياتهم على اتّباع عمليات إقصاء اجتماعي ممنهجة تحول دون حصولهم على الحقوق والفرص والموارد التي ينبغي أن تكون عادةً متاحة للجميع. وفي هذا السياق، يشكّل تغير المناخ عاملاً مضاعفاً للتحديات، فهو يؤثر بشدة على حقوق الإنسان المختلفة، "بما في ذلك الحق في الحياة وتقرير المصير والتنمية والغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي والسكن" (OHCHR، 2015). ويمكن أن تفرض مظاهر تغيّر المناخ (على سبيل المثال: الجفاف والفيضانات والأمطار الغزيرة) أعباء إضافية على أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعاة، والنساء وغيرهم من الفئات الاجتماعية الضعيفة. ونظراً إلى قدرتها المحدودة على التكيّف، قد تتأثر هذه الفئات أكثر من غيرها بالمخاطر المناخية، لا سيّما عندما تكون حقوقها المتعلقة بحيازة الأراضي غير آمنة وسياسات وقوانين الأراضي متحيّزة لصالح الفئات الغنية والقوية.

2 النضال من أجل الأرض والعدالة وحقوق الإنسان

النضال من أجل الأرض نضالٌ قديم بدأ مع بدء عمليات الاستيلاء على الأراضي واستخراج الموارد التي استخدمتها القوى الاستعمارية والإمبريالية على مر التاريخ. واليوم، بات هذا النضال أكثر حدّة وازدادت دوافعه ومطالبه. فالمجتمعات المتضررة، والمجموعات المدافعة عن البيئة، ومناصرو حقوق الإنسان، والباحثون، والمنظمات المعنية، والمواطنون في مناطق مختلفة من العالم يعربون عن مخاوفهم بشأن التداعيات الاجتماعية والبيئية لامتيازات الأراضي الواسعة النطاق، سواء أكانت ممنوحة لإنشاء مزارع حرجية، أو أعمال زراعية تجارية، أو صناعات استخراجية، أو مشاريع لإنتاج الطاقة المتجددة، أو غيرها من الأهداف «الخضراء» و«غير الخضراء». وتتضافر جهود مجموعات النشطاء والحركات الشعبية من أجل التصدي لتركّز ملكية الأراضي العامة بأيادي شركات أجنبية ونخبة من القوى العالمية والمحلية واستيلائها عليها. ويطالب الكثيرون حكوماتهم باحترام التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وحمايتها واستيفائها، وتحديداً الحق في الأرض والمياه والغذاء والسكن وفي مستوى معيشي لائق.

ورغم ذلك، يبقى النضال بوجه الاستيلاء على الأراضي محفوف بالمخاطر، فالأدلة التي جُمِعَت من مناطق مختلفة تظهر أنّ الأثر الناجم عن الاستيلاء على الأراضي لا يقتصر على حق الفئات المحرومة اجتماعياً بالأرض، بل يمكن أن يقضي على الحقوق المدنية والسياسية بما فيها حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات والتجمّع (Cotula، 2014). أمّا الجهات التي تتجرأ على التشكيك في صفقات الأراضي المشبوهة أو الكشف عنها، فتتعرض لخطر المضايقة أو السجن أو حتى الاغتيال. ويشكّل الارتفاع المثير للقلق في عدد الناشطين في مجال حقوق الإنسان والسكان المتضررين الذين يُسكَتون ويُقتَلون حول العالم دليلاً إضافياً على انتشار هذه المخاطر. والأهمّ من ذلك أنّه في الوقت الذي تكثر فيه المطالبات العالمية والمحلية بتطبيق السياسات والقوانين المناصرة لحقوق الإنسان التي تضمن «الانتقال العادل» إلى مستقبل مستدام ومنخفض الكربون نتيجة حالة الطوارئ المناخية، تعمل حكومات عديدة على تشويه سمعة المحتجين الذين يطالبون بالعدالة المناخية والبيئية وتجريمهم لإسكاتهم وإخضاعهم (Grant & Le Billon، 2021؛ Global Witness، 2021).

وتدلّ الجاذبية الواسعة التي يحظى بها مصطلح «حقوق الإنسان» في صفوف مجموعات متنوعة وأحيانا متناقضة من الناحية الأيديولوجية على غياب الفهم الشامل للمفهوم وعدم وضوح تعريفه. وتفسّر الهيمنة التاريخية لحقوق الإنسان الفردية في النُظم القانونية الغربية – تأثراً بالأيديولوجيات الرأسمالية وحالات تاريخية ارتبطت بالإساءة الى الحريات الفردية بذريعة حماية «الحقوق الجماعية» –التوترات المستمرة الناجمة بين حقوق الأفراد والحقوق الجماعية

لمجموعة من الناس (McCaughan، 1989). وتسلط الاستجابات السياسية للاستيلاء على الأراضي الضوء على هذه التوترات المستمرة، مما يبيّن مدى صعوبة معالجة مشاكل انتزاع واستغلال حقوق السكان المحليين والأصليين في الأرض. وفي أغلب الأحيان، تطفو حالات الظلم إلى السطح عندما تفتقر المجتمعات والفئات المتضررة إلى القوة السياسية والقدرة التنظيمية للدفاع عن حقوقها والمطالبة بالعدالة فيما يتعلق بالأراضي.

وفي الوقت نفسه، نظراً إلى أن المجتمعات المحلية المتضررة بالاستيلاء على الأراضي هي مجتمعات متنوعة وطبقية بطبيعتها، نتيجة عوامل منها الطبقات الاجتماعية، أو النوع الاجتماعي، أو العمر، أو الدين، أو العرق، أو التعليم، أو الانتماء السياسي، أو الجنسية، أو المنشأ الجغرافي، تظهر أشكال لا تُحصى من التدابير الشعبية المعقّدة والمتنوعة الرامية إلى التصدي للاستيلاء على الأراضي (Borras & Franco، 2013؛ Hall et al.، 2015). وقد تشمل هذه الردود الشعبية، على سبيل المثال، مناشدات لإشراك المجتمعات المحلية في المشاريع الواسعة النطاق المقترحة لاستغلال الأراضي بوصفهم عمالاً أو مزارعين متعاقدين، والسعي إلى تأمين تعويضات أفضل للسكان المعرضين للتهجير، والتعبئة المضادّة للجهات التي تعارض الخطط والمشاريع المشبوهة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الجهات التي تستولي على الأراضي تَعِد في أغلب الأحيان بتوفير فرص العمل، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبناء مستقبل أفضل للجميع.

3 مواجهة التحديات العالمية: إدارة الأراضي، والتنمية المستدامة، والقدرة على التكيّف مع تغير المناخ

يثير المشهد العالمي الذي نوقِشَ آنفاً أسئلة أساسية متعلقة بإدارة الأراضي، وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والمحلية، والحكم الديمقراطي، تحديداً: ما هي القوانين والعمليات والهياكل القائمة التي تنظّم الوصول إلى الأراضي واستخدامها والسيطرة عليها؟ ما هي ديناميات القوة المرتبطة بالقضايا المتعلقة بالأراضي (Palmer et al.، 2009)؟ مَن يملك صلاحية اتخاذ القرارات، وما هي الجهات التي يؤخذ بآرائها، وما هي المساحة المتاحة للمعارضة (Cotula، 2014)؟ كيف تؤثر حالة الطوارئ المناخية في إعادة بناء علاقات القوى السائدة؟

تُستخلَص من الدراسات التي أجريَت في هذا الإطار ثلاث وجهات نظر سياسية متضاربة تتنافس على التأثير في صياغة الخطاب العالمي، والأدوات السياساتية، والاستجابات العملية المتعلقة بإدارة الأراضي والاستيلاء عليها. وفي الوقت نفسه، يدرك الباحثون القائمون على الدراسات أنّ وجهات النظر الثلاث هذه قد تتداخل، ففي معظم الأحيان تتبنى جهات فاعلة عديدة أكثر من رؤية واحدة، وذلك وفقاً للظروف المحيطة بكل مسألة على حدة والتحالفات التي تقيمها تلك الجهات مع مرور الزمن (Borras et al. 2012؛ Borras et al. 2013):

1. اعتماد أنظمة لتيسير الاستحواذ على الأراضي: يساعد هذا النهج، الذي أقرته دول عديدة، في تبسيط عمليات الاستحواذ على الأراضي لصالح المستثمرين وتيسير إعادة تصنيف استخدام الأراضي بذريعة أنها حاجة اقتصادية وسبيل لمعالجة أزمات الغذاء والطاقة والمناخ.

2. اعتماد أنظمة للتخفيف من الآثار السلبية: يقرّ هذا النهج، الذي تدعمه مؤسسات دولية عديدة، بأنّ الاستثمارات في الأراضي على نطاق واسع أمر لا بدّ منه، ويهدف إلى تنظيمها للحد من آثار ها السلبية وزيادة فرص الاستفادة منها

3. اعتماد أنظمة لوقف الاستيلاء على الأراضي والتراجع عنه: يعارض هذا المنظور نماذج التنمية الرأسمالية، ويربطها بالاستعمار الجديد. فهو يقترح فضح عمليات الاستيلاء على الأراضي والتصدي لها، وفي الوقت نفسه، يدعو إلى بناء دول قوية قادرة على التدخل نيابة عن الفئات الاجتماعية المهمشة.

ونظراً إلى الضعف النسبي لمناصري النهج الثالث مقارنة بمناصري النهجَين الأولَين الذين غالباً ما يبنون التحالفات معاً، تشير الأبحاث الحالية إلى أن مناصري النهج الأخير ينبغي لهم إقامة تحالفات استراتيجية، خاصة مع مناصري النهج الثاني، لتعزيز قدرتهم على التأثير في آليات الحوكمة العالمية (Borras Jr. et al.، 2013). إلا أنّ النقاش الدائر بشأن مصطلح

«الاستيلاء على الأراضي» يسلّط الضوء على نماذج التنمية المتنافسة. فعلى وجه التحديد، حاولت الجهات المعترضة على استخدامه لوصف الإقبال العالمي على استغلال الأراضي الناجم عن الأزمات العديدة التي شهدها العالم بين عامَي 2007 و2008 - بما يشمل الدول، والمنظمات المانحة، والباحثين، ومنظمات المجتمع المدني - الاستعاضة عنه بعبارات أكثر وصفية وحيادية مثل «الاستحواذ الواسع النطاق على الأراضي» و«الاستثمارات الواسعة النطاق في الأراضي». ولكن المصطلحات البديلة هذه قوبلَت أيضاً بانتقادات من الباحثين الذين اعتبروا أنها تنزع الصبغة السياسية عن مشكلة متعددة الأبعاد تلحق الضرر بالبيئة وبحقوق الإنسان والرفاه المجتمعي والاقتصاد وتختزلها إلى مجرّد مسألة تقنية وإدارية (Baker-Smith & Miklos-Attila، 2016؛ Margulis et al.، 2014).

وبعيداً عن النقاشات اللغوية والأيديولوجية، هناك أسئلة لا تزال قائمة بشأن ترابط إدارة الأراضي وعلاقات القوة وبناء التحالفات، بأشكالها وهياكلها المختلفة والمجموعات المتنوعة المُراد إشراكها. وتكتسي هذه الأسئلة أهمية بالغة في إزالة الستار عن آليات اتخاذ القرارات المرتبطة بالوصول إلى الأراضي واستغلالها والسيطرة عليها والاعتراض على تلك الآليات، في سياق سعي قوى محلية وعالمية إلى الاستيلاء على الأراضي وإسهامها، في حالات كثيرة، في إشعال فتيل النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، تزيد حالة الطوارئ المناخية أهمية بناء التحالفات، الأمر الذي يستلزم تضافر الجهود العالمية والمحلية، وبناء مؤسسات مسؤولة على جميع المستويات، ووضع أطر قانونية وتنظيمية فعّالة تعطي الأولوية للتنمية المستدامة. ويشمل ذلك ضمان توفير المياه والغذاء والأمن البشري، وتيسير الانتقال العادل من الاقتصادات القائمة على الاستخراج والصناعات الملوّثة للبيئة إلى مسارات تنمية قادرة على التكيف مع تغير المناخ (Denton et al.، 2022).

يتزايد استخدام مصطلح «الانتقال العادل» بوصفه مصطلحاً شامل يشير إلى العدالة المناخية والبيئية والاجتماعية. وأصبح مفهوم «الانتقال العادل» وثيق الصلة بالأولويات المتمثّلة في تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، والشمولية، والوعد الرئيسي المنصوص عليه في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وهو «عدم ترك أحد خلف الركب». ومن جهة أخرى، يؤكّد اتفاق باريس، وهو أول معاهدة متعددة الأطراف بشأن تغير المناخ تجمع كلّ الدول حول استراتيجية مشتركة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة التي تشكّل السبب الرئيسي للاحترار العالمي وتغير المناخ، على أهمية التنمية المستدامة ومبادئ الانتقال العادل.

وتشكّل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس معاً الإطار الدولي الأكثر طموحاً حتى الآن لإنهاء الفقر المدقع، والحد من عدم المساواة، وحماية الكوكب. وعلى الرغم من وجود بعض التناقضات والفجوات في الأهداف المذكورة في كلّ منهما فهما يعتبران رؤيتَين مقبولتَين عموماً في مجال السياسة العامة، ويمثلان «نقلة نوعية: من نهج «تنازلي» (من القمة إلى القاعدة) قائم على مجموعة من التفويضات الدولية إلى عملية تنفيذ «تصاعدية» (من القاعدة إلى القمة) تقودها الدول» (Dzebo et al.، 2019). لكن هناك تباين واضح بين الخطابات والواقع. فرغم الجهود المبذولة، لا يزال العالم يواجه مصاعب كبيرة للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية والتكيّف مع الظواهر المناخية القاسية الحالية والمتوقعة والتحديات الناجمة عن تغير المناخ (Bodansky، 2021). ويُشار في هذا السياق إلى أن البلدان الضعيفة والمجتمعات المهمشة، التي ساهمت بالحد الأدنى في الاحترار العالمي، هي الأكثر معاناة.

وفي حين كان من المفترض إنجاز اتفاق باريس في سياق أهداف التنمية المستدامة، تعرقلَ تنفيذه على نحو فعال بسبب عدم كفاية التمويل الدولي وغياب الحوكمة القوية والقيادة والالتزام على المستوى الوطني (Dagnet، 2023). ويثير هذا الواقع تساؤلات أساسية تتعلق بكيفية تعامل الجهات الفاعلة العالمية والمحلية حالياً مع التأثيرات غير المتناسبة لتغير المناخ على المناطق والقطاعات والمجموعات، وبالشروط اللازمة لاتباع نهج شامل يدعم تحقيق الازدهار المشترك، والإدارة المستدامة للأراضي والموارد الطبيعية، والحوكمة التعاونية على جميع المستويات.

4 نظرة عامة على مشروع «المناخ والأرض والحق: السعي للعدالة الاجتماعية والبيئية في المنطقة العربية»

تسلط مجموعة واسعة من الأبحاث الضوء على الاستيلاء على الأراضي باعتباره مشكلة مُلحة على مستوى الحوكمة العالمية تشمل التنمية والاستثمار والأمن الغذائي (Yang & He، 2021). ويزداد الاهتمام بفهم العلاقة بين تغيّر المناخ والاستيلاء على الأراضي، سواء لأغراض بيئية أو لأغراض أخرى، وكذلك بفهم أفضل لمفهوم «مكامن مقاومة الاستيلاء الأخضر» (Weeber، 2016). وتُستخدم الآن العديد من الدراسات في مجالَي التنمية المستدامة والإيكولوجيا السياسية العدالة البيئية و/أو المناخية و/أو الزراعية كأطر لتوجيه إدارة الأراضي والتدخلات السياسية. بيْد أنه لا تزال هناك أسئلة بحثية مهمة تتعلق بديناميات القوة المُعقدة والمتعددة المستويات المشاركة في عمليات الاستيلاء على الأراضي وأسئلة بحثية مرتبطة بالشبكات الاستراتيجية اللازمة لتطوير أدوات أكثر فعالية لإدارة الأراضي، مثلا: كيف تعمل الأطر القانونية والمؤسسية على تيسير عمليات الاستيلاء على الأراضي أو منعها في سياق تغيّر المناخ؟ ما هو دور إدارة الأراضي، في إطار العلاقات القائمة على مستوى السلطة القائمة والاقتصاد السياسي العالمي، في الاستيلاء الأخضر والنزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية؟ ما هو تصوُّر المجتمعات والمجموعات المتضررة المختلفة وتفسيرها لتجربة الاستيلاء (غير) الأخضر؟ ما هي العوامل التي تجعل مقاومة الاستيلاء على الأراضي والموارد الطبيعية ناجحة في سياق معيّن وغير ناجحة في سياق آخر؟

الأبحاث التجريبية التي تستعرض التفاعل الدقيق بين الأرض وعلاقات القوة وتغيّر المناخ في المنطقة العربية نادرة بشكل خاص. وبالمثل، لا تزال الأبحاث التي تتعمّق في أنماط المقاومة المختلفة لمنع الاستيلاء الأخضر وغير الأخضر محدودة. ولم تُدرَس بشكل كافٍ الاستجابات السياسية للفئات المتضررة، وخاصةً الفئات الفقيرة والمهمشة، للمشكلة المزدوجة المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي وحالة الطوارئ المناخية. وبالرغم من المساهمات القيّمة التي قدمها بعض العلماء لإثراء المعرفة في هذا المجال وإيلاء الاهتمام به (على سبيل المثال: Dixon، 2013؛ Bogaert، 2016؛ El Nour، 2020؛ Fautras & Iocco، 2020؛ Henderson، 2020؛ Hamouchene & Sandwell، 2023)، فإن تعقيدات الظروف الجغرافية المحيطة والمسائل الناجمة عنها تستلزم مزيداً من البحث والتقصي.

في الواقع، ثمة دلائل واضحة في المنطقة العربية تقتضي إجراء أبحاث جديدة تتناول العلاقة بين حالة الطوارئ المناخية وإدارة الأراضي والتحديات الأوسع التي تقف حجر عثرة أمام الحوكمة الديمقراطية والشاملة. والإدارة الضعيفة للأراضي في المنطقة، التي تظهر في الثغرات والتعقيدات على مستوى الأطر القانونية، والانقسام المؤسسي، وسيطرة السلطات الحكومية على الأراضي وإدارتها الضعيفة لها، والمستوى المنخفض لتحصيل الضرائب على الممتلكات، تؤدّي إلى تفاقم أزمة الأراضي (Corsi & Selod، 2023). ويؤثر إلغاء القيود التنظيمية وخصخصة الأراضي العامة والمجتمعية بشكل كبير على أنماط استخدام الأراضي الحالية، ما ينجم عنه تعطيل النُظم الزراعية والرعوية القائمة، وتأجج حدة النزاعات المرتبطة بالموارد، والتسبّب في النزوح القسري لشريحة كبيرة من السكان المتضررين في العديد من البلدان (Khechen، 2022؛ UN-Habitat، 2022). ويؤدي تغيّر المناخ إلى تفاقم التحديات الاجتماعية والبيئية ويهدد سُبل عيش الملايين من الناس.

وعلى الرغم من تزايد الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية والبيئية في المنطقة، تُطَبَّق القوانين القمعية في بلدان عديدة لإسكات الأصوات المعارضة وإجهاض المساعي الهادفة إلى محاربة الفساد والاستغلال غير القانوني للأراضي والموارد. ووفقاً لمرصد CIVICUS، الفضاء المدني مغلق أو مقموع أو معوق في الدول العربية. فالمضايقات والملاحقات القضائية والاعتقالات، إلى جانب الرقابة، هي من أكثر الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان. ويجوز في هذا السياق التساؤل عن مدى فاعلية التأثير الذي تمارسه الجماعات السياسية والنُخب الاقتصادية على سياسات استخدام الأراضي وتنميتها وقوانين تقسيم المناطق. وتُطرح تساؤلات هامة بشأن مدى التزام الدول العربية بالانتقال العادل، والمعايير والأنظمة والعمليات التي نفذتها لمنع استنزاف الموارد ومكافحة التلوث، ومساءلة القطاعات الصناعية والشركات عن تدابير حماية البيئة، والحفاظ على التنّوع البيولوجي وإعادة الأراضي المتدهورة إلى حالتها السليمة، وتضمين المخاوف المتعلقة بتغيّر المناخ في خطط استخدام الأراضي، وصون حقوق الأراضي الحالية، وحماية مصادر كسب الرزق القائمة على الأراضي.

أهداف المشروع

يسعى مشروعنا البحثي الجديد إلى سد الفجوات المعرفية من خلال دراسة التفاعل المُعقد بين تغيّر المناخ، والحقوق المتعلقة بالأرض، والعدالة الاجتماعية والبيئية في المنطقة العربية. ونسعى إلى فهم كيفية تصاعد التحديات القائمة المتعلقة بالأراضي بفعل تغيّر المناخ وتوليدها لاشكال جديدة من سلب الأراضي والموارد الطبيعية على خلفية الموروثات الاستعمارية، والأنظمة الاستبدادية والهجينة، ونُظم الملكية المُعقدة، والأيديولوجيات النيوليبرالية المُهيمنة. ويتضمن هدفنا الثلاثي ما يلي: (1) إنشاء قاعدة معارف وبيانات جديدة لدعم العلماء والنشطاء والمهنيين والحركات الاجتماعية والمواطنين وصنّاع القرار المعنيين في المنطقة العربية (وخارجها) في سعيهم إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية؛ (2) زيادة الوعي العام بالصلة القوية بين سوء إدارة الأراضي، والتحديات المتعلقة بتغيّر المناخ، والمخاطر التي تواجه الفئات الضعيفة والمهمشة اجتماعياً؛ (3) تعزيز إقامة شبكات جديدة ودائمة ومتعدّدة التخصصات من العلماء والمؤسسات والمجموعات المحلية النشطة التي تسعى إلى النهوض بإدارة الأراضي الشاملة في مواجهة حالة الطوارئ المناخية. وفي النهاية، نهدف إلى تقديم مساهمة جديدة على مستوى المناقشات الوطنية والإقليمية والعالمية بشأن ضرورة ضمان الانتقال العادل والتأثير بشكل إيجابي على الخطط السياساتية والأطر التنظيمية المتعلقة بالأراضي والمناخ.

محاور التركيز القطرية وأبرز التحديات

يركّز المشروع على لبنان وتونس بشكل أساسي، وعلى مصر والأردن بشكل ثانوي. فهذه البلدان الأربعة تواجه تحديات بيئية معقّدة ناجمة عن الضغوط التي تتعرض لها مواردها المائية، وعدم توفّر البنية التحتية الكافية للمياه والطاقة، وسوء إدارة الأراضي والموارد الطبيعية. ويرزح كل بلد من هذه البلدان تحت وطأة أزمة ديون حادة، ويواجه ثقافة المحسوبية، واستفحال أوجه عدم المساواة والفساد داخل قطاعَي إدارة الأراضي والمشتريات العامة. وقد شهدت هذه البلدان ثورات متأججة أو اضطرابات واحتجاجات سياسية في السنوات الأخيرة وتعيش فيها مجتمعات مدنية نشطة نسبياً (بدرجة أقل في الأردن). وبالإضافة إلى ذلك، تقوّض البلدان الأربعة بشكل متزايد حقوق الإنسان كما يتضح من القيود التي تفرضها على حرية الصحفيين والمحامين والقضاة، والمضايقات التي تُمارسها ضدّ الجماعات البيئية التي تنتقد علناً السلطات الحاكمة والجهات النافذة وتُمارس التعذيب ضدّ النشطاء وتحتجزهم؛ وتفرض قيوداً على التمويل والتسجيل لعرقلة عمل منظمات المجتمع المدني (خاصةً في مصر).

تقدِّم القضايا والأمثلة الموضحة أدناه لمحة عامة عن التحديات المتعددة الأوجه المتعلقة بالأراضي التي تواجهها البلدان الأربعة المشمولة في البحث، وتشمل الشواغل البيئية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بحقوق الإنسان. وهناك حتماً حالات عديدة أخرى تبيّن المشاكل والقضايا القائمة وتوفر رؤى قيمة بشأن مساعي الجماعات والمجتمعات المحلية الهادفة إلى تنفيذ تدخلات سياسية مستدامة وعادلة اجتماعياً وبيئياً وتقديم حلول ملموسة.

1 القضايا المتعلقة بالمياه والصحة: يُشكل الوصول إلى المياه مشكلة كبرى في البلدان الأربعة كافة، نظراً إلى أنها تقع في إحدى أكثر مناطق العالم ندرة في المياه. فعلى سبيل المثال، يعاني سهل البقاع، وهو السهل الزراعي الأكثر خصوبة في لبنان، من تلوّث في مياه ري. إلاّ أنّ التحديات المتمثلة بسوء إدارة المياه والنمو السكاني والتحضّر غير الموجّه تعرقل مسيرة الاحتجاجات المحلية والجهود الوطنية المبذولة لمعالجة هذه القضية المُدمرة. وفي السياق ذاته، في منطقة قابس التونسية، أثارت القضايا الصحية والأضرار التي لحقت بالبيئة البحرية بسبب الغازات السامة المُنبعثة من مصانع الفوسفات حملة وطنية ضد الصناعات المُلوثة، لكنّها لم تحرز نجاحاً ملحوظاً بسبب الإيرادات المالية التي يُدرها قطاع الفوسفات وغياب خطط بديلة لإيجاد فرص العمل والحفاظ على الاقتصاد المحلي. وفي محافظة دمياط المصرية، تتسبب مكامير الفحم الموجودة بالقرب من القنوات والمصارف بمشاكل الصحية وتلوث مياه الري. وعلى الرغم من أن السلطات المعنية قد اتخذت بعض التدابير للحد من التلوث، فقد فشلت في معالجة الأثر الشديد الضرر الناجم عن إنتاج الفحم على سبل العيش القائمة على الزراعة. أما في الأردن، فقد دفعت عوامل عدة، منها سرقة المياه واستخراجها المفرط وتلوثها، المزارعين في جنوب غور الأردن إلى الاحتجاج على التوزيع غير العادل للمياه والمنافسة غير المتكافئة مع الصناعات.

2 القضايا المتعلقة بالبنية التحتية: تشهد البلدان الأربعة مشاريع بنية تحتية للمياه والطاقة مثيرة للجدل، بما في ذلك المشاريع الخضراء. ففي لبنان، واجه مشروع طواحين الهواء في منطقة عكار معارضة من الأهالي بسبب قُربه من إحدى المحميات الطبيعية وتعدّيه على الأراضي العرفية التي تدار وفقا لعادات وأعراف المجتمعات المحلية. في المقابل، أثارت توربينات الرياح في قرية برج الصالحي التونسية، التي بُنيت على الأراضي الاشتراكية، احتجاجات بسبب الضرر الذي تلحقه بالزراعة، وتجاهل أنظمة السلامة، وحرمان سكان القرية من مصدر دائم للكهرباء. وفي مصر، دفعت إقامة مشروع توشكا المثير للجدل في موقع القرى النوبية السابقة التي غُمرت بالمياه بعد بناء السد العالي في أسوان النوبيين إلى تصعيد احتجاجاتهم للمطالبة بحقهم في العودة إلى أرضهم. وكذلك تعرضت صفقة الطاقة المائية المُقترحة بين الأردن وإسرائيل، التي يحصل الأردن بموجبها على المياه المُحلاة من إسرائيل، وفي المقابل، تحصل إسرائيل على الطاقة النظيفة من محطة طاقة شمسية من المزمع إنشاؤها في الصحراء الأردنية، لانتقادات باعتبارها مشروعاً ذا طابع سياسي وليست مشروعاً يهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ. ويدعو النشطاء الأردنيون، في إطار سعيهم لوقف المشروع، إلى تحسين إدارة المياه.

3 القضايا المتعلقة بحماية التنوّع البيولوجي والأراضي المشاع: تُشكل حماية التنوع البيولوجي والمشاعات قضية خطيرة أخرى تواجه البلدان الأربعة. فالممارسات الجائرة وغير القانونية لقطع الأشجار وحرائق الغابات ومشاريع التطوير العقاري تهدد بالقضاء على غابات لبنان ومناظره الطبيعية. وبفضل جهود نشطاء البيئة والجهات الفاعلة الأخرى، هناك 18 محمية طبيعية في لبنان غير أن كيفية إدارتها وتوظيفها لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية يمثل تحدياً. وعلى الجانب الآخر، في تونس، اجتمع المزارعون في بلدة جمنة ونجحوا في استعادة أراضي أجدادهم بعد عقود من نزع ملكيتها منهم وحرمانهم منها. أما في مصر، فقد نشب الخلاف بسبب تحويل جزر النيل من محميات طبيعية إلى وجهات سياحية راقية، إلى جانب محاولات تزوير سجلات الملكية وتغيير تصنيف استخدام الأراضي لإخلاء مزارعي الجزيرة وصياديها. وأدى ذلك إلى محاكمات وإجراءات قانونية أفضت إلى منح تعويض لسكان الجزيرة وإنما بشكل مجحف، ما أجبرهم على المغادرة. أما في الأردن، فقد غيّرت محمية ضانا الطبيعية التي أنشئَت على الأراضي العرفية لقبيلة «العطاطة»، سبل عيش المجتمع المحلي. وفي إطار ردّ فعل السكّان لمقاومة النزوح، أسّسَت تعاونية «ضانا»، وهي منظمة مجتمعية تسعى جاهدة لحماية حقوق الأجداد في الأراضي والممارسات الاجتماعية.

محور التركيز الموضوعي للبحث

ينظر البحث بدايةً في القضايا الموضوعية الرئيسية المتعلقة بالتحديات الإقليمية الملحة المرتبطة بالأراضي، والتي تشمل الشواغل الاجتماعية والبيئية وكذلك تغير المناخ، مع التركيز بشكل أساسي على ما يلي:

1 السلب بواسطة التلوث واستخراج الموارد: يتناول هذا الموضوع أثر تلوث الموارد واستخراجها على الأراضي، ويطرح أسئلة بشأن كلفتها الحقيقية على أسعار الأراضي وإنتاجيتها وكذلك بشأن أنماط الهجرة وسبل العيش المحلية. ويتعمق التقرير في أدوار الجهات الفاعلة الحكومية في تنظيم الأنشطة الاستخراجية والملوثة، والتزام الصناعيين بسياسات الضمانات الاجتماعية والبيئية، وردود المجتمعات المحلية المتصدية للممارسات الضارة، وحملات الناشطين المعارضين لها.

2 الاستثمارات في نظم البنية التحتية الأساسية (الخضراء وغير الخضراء): يركز هذا الموضوع على نظم البنية التحتية الأساسية الخضراء وغير الخضراء، ويتناول المشاريع المتنازع عليها، مثل السدود ومزارع الطاقة الشمسية. ويبحث في الدوافع البيئية والاقتصادية والسياسية التي تحفز إقامة هذه المشاريع وفي تداعياتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وآثارها على الحقوق في الأراضي والتصدي الاجتماعي لها.

3 تطويق الأراضي وإزالة المساحات الخضراء: يبحث هذا الموضوع في عمليات الاستيلاء على الأراضي العامة والمشاع وخصخصتها، ودراسة أثرها على المناظر الطبيعية والنظم البيئية. ويتناول السياسات المتعلقة بحماية الطبيعة، ويتساءل عن مصالح المجموعات المختلفة والفرص والتكاليف المرتبطة بتصنيف بعض المناطق كمحميات طبيعية أو مناطق محمية.

بالإضافة إلى ما تقدّم، يتناول البحث ثلاثة مواضيع شاملة:

1 تأثير المؤسسات والسياسات والاتفاقيات الدولية على حوكمة الأراضي داخل الدول ودورها في تحدي العلاقات القائمة على مستوى السلطة والنظام العالمي المهيمن أو الحفاظ عليها وتوسيع نطاقها.

2 المقاومة التصاعدية والدور (المعطَّل) للنشاط القانوني والتقاضي الاستراتيجي في دعم المجتمعات الضعيفة المعرّضة لخطر النزوح و/أو فقدان مصادر العيش القيّمة (على سبيل المثال، بسبب إزالة الغابات ومشاريع الطاقة المتجددة والصناعات الملوِّثة).

3 البُعد الجندري للأراضي ومفهوم «أرضها» في سياق تغير المناخ وعلاقات القوى غير المتكافئة، نظراً إلى أن النساء في المنطقة العربية عادةً ما يواجهن تحديات فريدة تتعلق بالحق في الأرض والوصول إليها والاستفادة منها، مما يؤدي إلى ازدياد ضعفهنّ في وجه آثار تغير المناخ.

نهج وعملية البحث

يعتمد المشروع نهجاً عملياً قائماً على مصادر متعددة للمعلومات ويقيّم مدى انخراط الجمهور العام والتعلّم الجماعي وتبادل الخبرات والحوارات المفتوحة بين مختلف المجموعات التي تدعم إقامة علاقات تعاون على الصعيد المحلي وعبر الحدود بشأن القضايا البيئية والحقوق المتعلقة بالأراضي. ويتألف المشروع من ثلاث مراحل، كل مرحلة منها مصمّمة حول مسارَين مترابطَين هما: مسار بحثي ومسار بناء التحالفات. ويهدف هذا النهج الثنائي المسار إلى تسهيل تبادل المعرفة، وتنمية القدرات، وبناء التحالفات داخل الدول المختلفة وفيما بينها.

1 تركز المرحلة الأولى على تحديد التحديات الإقليمية الهامة التي تقع عند تقاطع حوكمة الأراضي والعمل المناخي. ويشمل ذلك دراسة الأشكال المختلفة لسلب الأراضي والخطابات المحيطة بالاستيلاء (غير) الأخضر في المنطقة، ورسم خريطة لمشهد النشاط البيئي في البلدان المشمولة في المشروع، ودراسة الأدوار التي تؤديها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في الدعوة إلى العدالة الاجتماعية والبيئية. بالإضافة إلى ذلك، يشمل البحث في هذه المرحلة السياق القانوني والمؤسسي المحيط بالحقوق المتعلقة بالأراضي في البلدان الأربعة، وكذلك سياساتها المتعلقة بتغير المناخ مقابل السياسات والممارسات التي تحكم استخدام الأراضي وإدارتها.

2 تتّبع المرحلة الثانية نهجاً شاملاً يركز على الحقوق والبيئة وسبل العيش والاقتصاد يهدف إلى النظر في دراسات حالات مختارة موضوعية و/أو شاملة تتناول قضايا بيئية واجتماعية ملحة. وتتعمق هذه المرحلة في النضالات الخفية وقدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الاستيلاء على الأراضي، ويعطي الأولوية للحالات التي تنطوي على التعبئة الاجتماعية والنشاط البيئي والقانوني، بما يشمل حالات التقاضي، والتي تكشف العلاقة المعقدة بين التنمية الاقتصادية والأثر البيئي والمرونة المجتمعية داخل كل بلد.

3 تهدف المرحلة الثالثة إلى الاستفادة من المعرفة المكتسبة من المرحلتين السابقتين للتأثير على الخطاب العام بشأن الاستيلاء على الأراضي في سياق تغيّر المناخ. وتركز على رسم مسارات عمل جماعية ضد سلب الأراضي ووضع الحقوق المتعلقة في الأرض والعدالة الاجتماعية/البيئية على جداول الاعمال السياساتية على جميع المستويات، وضع حالات دفاع نموذجية لمساعدة الفئات الضعيفة وممثليها القانونيين في مقاومة الاستيلاء الأخضر وغير الأخضر.

تمويل المشروع ومدته وفريقه والتعاون فيه

تلقى المشروع تمويلاً من مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC) بناءً على دعوة لتقديم مذكرات مفاهيمية حول موضوع «استعادة الحيز المدني لمواجهة حالة الطوارئ المناخية». وسيُنفّذ المشروع على مدى ثلاث سنوات، بدءاً من تشرين الثاني/نوفمبر 2023، على يد فريق من الباحثين والمتعاونين من لبنان وتونس ومصر والأردن، حيث يتولى كل من منى خشن (زميلة أولى لدى مركز مبادرة سياسات الغد والتي أعدّت وصاغت مقترح البحث)

وسامي عطا اللّه (مؤسس مركز مبادرة سياسات الغد ومديره التنفيذي) دور قائدَي المشروع ومديرَيه المشاركَين. وتشارك المفكرة القانونية، بقيادة نزار صاغية، بشكل رئيسي في تنفيذ المشروع. كذلك تشارك منى حرب ورامي زريق (الأستاذان في الجامعة الأمريكية في بيروت) في المشروع كمستشارَين رئيسيين. ويتولى سامي زغيب (مدير الأبحاث مركز في مبادرة سياسات) دور منسق المشروع، وهند خالد (مديرة التواصل الاستراتيجي والدعوة في مبادرة سياسات الغد) دور مسؤولة التواصل.

وخلال عملية البحث، سنتواصل مع مجموعات متنوعة من الجهات الفاعلة المحلية في كل بلد (بما يشمل المحامين ونشطاء حقوق الإنسان والباحثين والممارسين وممثلي المنظمات المحلية والشركات الرائدة في القطاع العام) وسنسعى إلى التماس آرائهم في مختلف مراحل المشروع. إضافة إلى ذلك، نخطط للتواصل مع مؤسسات معنية ومستشارين في البلدان المشمولة بالمشروع وتشكيل مجموعات مرجعية وطنية ومجموعات عمل تخصّصية إقليمية، وتنظيم العديد من الاجتماعات والفعاليات التي تجمع المجموعات المختلفة. ونهدف معاً إلى دراسة كيفية تعديل النشاط المحلي والإقليمي وتعزيزه للتأثير على حوكمة الأراضي في سياق تغير المناخ بطرق أكثر إيجابية على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

ندعو جميع العاملين على القضايا ذات الصلة في أي مكان في المنطقة العربية للتواصل معنا وتبادل معارفهم وخبراتهم والإسهام بفعالية في نجاح المشروع وصياغة نتائجه.

5. المراجع

Apostolopoulou, E; Adams, W M. (2015). Neoliberal Capitalism and Conservation in the Post-crisis Era: The Dialectics of Green and Un-green Grabbing in Greece and the UK, Antipode 47(1): 15-35.

Baker-Smith, K. & Miklos-Attila, S. (2016). What is Land Grabbing? Eco Ruralis.

Bodansky, D. (July 2021) Paris Agreement, Introductory Note. https://legal.un.org/avl/ha/pa/pa.html

Bogaert, K. (November 21, 2016). Imider vs. COP22: Understanding Climate Justice from Morocco's Peripheries. Jadaliyya.https://www.jadaliyya.com/Details/33760/Imider-vs-COP22-Understanding-Climate-Justice-from-Morocco's-Peripheries

Borras, S. M., Franco, J., and Wang, C. (December 2012). Competing political tendencies in global governance of land grabbing. TNI Agrarian Justice Programme. Discussion paper.

Borras, S. M., Franco, J., and Wang, C. (2013). Governing the Global Land Grab: Competing political tendencies (Land & Sovereignty in the Americas Series, No. 2) Oakland, CA: Food First/Institute for Food and Development Policy and TNI.

Borras, S. M., & Franco, J. C. (2013). Global Land Grabbing and Political Reactions "From Below." Third World Quarterly, 34(9), 1723–1747. http://www.jstor.org/stable/24522205

Christophers, B. (2018). The New Enclosure: The Appropriation of Public Land in Neoliberal Britain. London & New York: Verso.

Corsi, A., and Selod, H. (2023). Land Matters: Can Better Governance and Management of Scarcity Prevent a Looming Crisis in the Middle East and North Africa? World Bank Group.

Cotula, L. (2014). Addressing the Human Rights Impacts of Land Grabbing. European Parliament, Directorate-General for External Policies of the Union.

Dagnet, Y (20 November 2023). Can the Paris Agreement deliver climate justice? https://sdg-action.org/can-the-paris-agreement-deliver-climate-justice/

D'Alisa, G., & Demaria, F. (2013). Dispossession and contamination. Strategies for capital accumulation in the waste market. Lo Squaderno, 29, -.

Denton, F., Halsnæs, K., Akimoto, K., Burch, S., Diaz Morejon, C., Farias, F., Jupesta, J., Shareef. A., Schweizer-Ries, P., Teng, F., & Zusman, E. (2022). Accelerating the transition in the context of sustainable development. In Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change. Contribution of Working Group III to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge University Press, Cambridge, UK and New York, NY, USA.

Dixon, M. (20 December 2013). South-South Land Grabbing: What the Case of Egypt and Southern Neighbours Reveals. CETRI, Southern Social Movements Newswire.

Dzebo, A., Janetschek, H., Brandi, C. and Iacobuta, G. (2019). Connections between the Paris Agreement and the 2030 Agenda: the case for policy coherence. SEI Working Paper. Stockholm Environment Institute, Stockholm.

El Nour, S. (2020). Grabbing from below: a study of land reclamation in Egypt. Review of African Political Economy, Volume 46, 2019, Issue 162, pp. 549-566.

Fairhead, J., Leach, M., and Scoones, I. (2012). Green Grabbing: a new appropriation of nature? The Journal of Peasant Studies, 39:2, 237-261.

FAO. (2022). Voluntary Guidelines on Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security. First edition, Rome.

Fautras, M., and Iocco, G. (2020). Land, Politics and Dynamics of Agrarian Change and Resistance in North Africa. Review of African Political Economy, 46:162, 535-548.

Franco,J., and Borras, S. (2019). Grey areas in green grabbing: subtle and indirect interconnections between climate change politics and land grabs and their implications for research. Land Use Policy, Volume 84, Pages 192-199.

Global Witness (September 2021). Last line of defence: The industries causing the climate crisis and attacks against land and environmental defenders.

Grant, H. and Le Billon, P. (2021). Uprooted responses: Addressing violence against environmental land defenders. EPC: Politics and Space, Vol. 39(1) 132-151.

Hall, R., Edelman, M., Borras, S. M., Scoones, I., White B., and Wolford, W. (2015). Resistance, acquiescence or incorporation? An introduction to land grabbing and political reactions 'from below'. In Journal of Peasant Studies, 42:3-4, 467-488.

Hamouchene, H. & Sanwell, K. (eds.) (2023). Dismantling Green Colonialism: Energy and climate justice in the Arab region. The Transnational Institute. Pluto Press, London and Las Vegas.

Henderson, C. (2020). Land grabs reexamined: Gulf Arab agro-commodity chains and spaces of extraction. Environment and Planning A: Economy and Space, Volume 53, Issue 2.

Li, H. & Pan, L. (2021). Expulsion by pollution: the political economy of land grab for industrial parks in rural China. Globalizations, 18:3, 409-421.

Huntjens, P., Zhang, T. (16 April 2016). Climate Justice: Equitable and Inclusive Governance of Climate Action. The Hague Institute for Global Justice. Working paper.

Khechen, M., (July 2022). Meeting the Climate Challenge: A Call for Responsible Land Governance in the Arab Region, The Lebanese Center for Policy Studies, Policy Brief, Number 70.

Leach, M. (200 June 2012). The dark side of the green economy: 'Green grabbing'. Al Jazeera, opinions, environment.https://www.aljazeera.com/opinions/2012/6/20/the-dark-side-of-the-green-economy-green-grabbing

Margulis, M.E., McKeon, N., & Borras Jr. S. (2014), "Introduction: Land Grabbing and Global Governance: Critical Perspectives". In Margulis, M.E., McKeon, N., & Borras Jr. S. (eds) (2014) Land Grabbing and Global Governance. Routledge: London and New York.

McCaughan, E. (1989). Human Rights and Peoples' Rights: An Introduction. In Social Justice, Vol. 16, No. 1.

Neef, A., Ngin, C., Moreda, T., & Mollett, S. (eds.) (2023). Routledge Handbook of Global Land and Resource Grabbing. Routledge Environment and Sustainability Handbooks. Taylor & Francis, London and New York.

OHCHR (2015). Understanding Human Rights and Climate Change. Submission of the Office of the High Commissioner for Human Rights to the 21st Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention of Climate Change.

Palmer, D., Fricska, S., and Wehrmann, B. (2009). Towards Improved Land Governance. Land Tenure Working Paper 11. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

Scoones, I., Smalley, R., Hall, H., and Tsikata, D. (2019). Narratives of scarcity: Framing the global land rush. Geoforum, 101, pp. 231-241.

Transnational Institute (TNI) (June 2013). Land concentration, land grabbing and people's struggles in Europe.

UN-Habitat (2022). Land Governance, Natural Resources and Climate Change in the Arab Region, Report 5.

Vía Campesina (2012). La Vía Campesina Notebook No. 3: International Conference of Peasant and Farmers: Stop Land Grabbing! Jakarta: La Vía Campesina, April 2012, pp. 21-22.

Weeber, S. (2016). Nodes of resistance to green grabbing: a political ecology. Environment and Social Psychology, Volume 1, Issue 2, pp. 116-129.

Yang, B. and He. J. (2021). Global Land Grabbing: A Critical Review of Case Studies across the World, Land 2021, 10(3), 324.

مبادرة سياسات الغد هي مركز أبحاث مستقل ومحلي النشأة يهدف إلى تقييم السياسات القائمة بشكل نقدي وعلمي وإلى انتاج بدائل هادفة. نسعى كفريق لتشكيل رؤية سياسية مبنية على البحث الحثيث والاستنتاجات القائمة على الأدلة، والتي تمثل مصالح الجمهور الأوسع وتمكن الناس من المطالبة ببديل أفضل.

TPI